مقال قطاع التخطيط العمراني – وزارة البلدية والبيئة والخاص باليوم العالمي للإحصاء

إيماناً من دولة قطر بأهمية توفير البيانات والإحصاءات بالشكل المطلوب توافقاً مع اهتمامها بنهج أسلوب التخطيط الشامل وجهت عناية خاصة الى الإحصاء وأجهزته من أجل إرساء قواعد التنمية الشاملة على أسس سليمة، ووضعت اولى الخطوات في هذا السبيل بالعمل على رفع مستوى الأجهزة الإحصائية في الدولة والتي حرصت على القيام بواجبها بدرجة كافية من الدقة وسرعة الإنجاز بما يتفق مع مقتضيات التنمية العامة لكافة القطاعات بالدولة، كما سعت الأجهزة الإحصائية لنشر الوعي الإحصائي في البلاد، مع إبداء أعلى مستويات التعاون والتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية على رأسها وزارة البلدية والبيئة كجهة مسؤولة عن إعداد استراتيجيات وخطط التنمية العمرانية والتي تحتاج الى توفير كثير من البيانات والإحصاءات لإعدادها.

ولقد دعم جهاز التخطيط والإحصاء (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سابقاً) قطاع التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة خلال رحلة امتدت على مر سنوات بدأت في 2008 لإعداد الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر وما تحويه من مخططات مكانية للبلديات ومشروعات واستراتيجيات خاصة بالتنمية العمرانية للمجالات المختلفة مثل قطاع الإسكان، وقطاع التخطيط البيئي، وغيرها من المشروعات التي تساهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية في الدولة وتعتبر ترجمة مكانية لرؤية قطر 2030 وتحقيقاً لأهدافها، وتنفيذاً لاستراتيجية التنمية الوطنية الأولى والثانية. وقد تجلى ذلك من خلال توفير توجهات الدولة والبيانات الإحصائية الخاصة بالبيانات السكانية التي تحدد عدد السكان الحالي والتوقع المستقبلي على المستوى الوطني والبلدي وعلى مستوى المناطق المختلفة، والدراسات الاجتماعية والديموغرافية الخاصة بهم، بالإضافة الى البيانات الاقتصادية بشأن تحليل الناتج الوطني على مستوى الأنشطة المختلفة، والدراسات الخاصة بتحديد مستويات الدخل للأسر والافراد، كما وفرت البيانات الخاصة بحصر المنشآت وتصنيفها على مستوى المناطق المختلفة وهو ما شكل اللبنة الأساسية لإعداد كافة أنواع الخطط سواءً كانت على المستوى الوطني أو القطاعي ويساهم في دعم الجهات المختلفة بالدولة. كما يمكن رصد أحد أهم أوجه ذلك الدعم من خلال توفير التوجهات والسياسات العامة للدولة والتعاون من أجل اعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وصياغة سياسته لوضع الإطار الاستراتيجي الخاص بتوجيه التنمية المتكاملة الشاملة للقطاعات المختلفة بالدولة. وهو ما أثبت أن نجاح صياغة الخطط والمشاريع ومدى القدرة على تنفيذها يعتمد بشكل كبير على الجهود المبذولة في توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لها بشكل شامل ودقيق وموثوق.

ويمكن أيضا رصد أهمية الإحصاءات العمرانية والديموغرافية في وضع المقاييس والمؤشرات المعنية بقياس التنمية العمرانية ومقارنتها بالمؤشرات العالمية لرفع مستوى تنافسية دولة قطر بين دول العالم، ووضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للدولة التي من شأنها رفع مستوى جودة الحياة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة. ومن هنا نؤكد على العلاقة الوطيدة والتعاون المستمر بين جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة البلدية والبيئة والتي أتت ثمارها بشكل ملحوظ. والتي كان أحد أهم ثمارها التعاون من أجل إصدار واعتماد الدليل الوطني الموحد لتصنيف المباني بالتوافق والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالدولة وما له من أهمية على مستوى كافة قطاعات الدولة، حيث أنه يعمل على رفع كفاءة استغلال البيانات والمعلومات الإحصائية وتحسين جودتها.

وفي النهاية نجد أن الجهود التي بذلتها الدولة ظهرت في تطوير الإحصاءات لدرجة ملحوظة على مدار الإحصاءات السابقة، وسدت الكثير من الثغرات من خلال توفير بيانات إحصائية أساسية لأوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية ووفت باحتياجات الجهات المختلفة بالدولة من أجل وضع استراتيجياتها واعداد خططها كونها أداة أساسية يهتدي بها المخطط في اختيار وتصميم الخطة المثلى التي تؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة من التخطيط، ألا وهي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء والرفاهية الحقيقية للمواطنين.